

إستراتيجيات التنمية في الجزائر: مراحل نحو إقلاع منتظر

Development strategies in Algeria: stages towards an expected take-off

عبد السلام فيلاي

Abdesselam FILALI

¹ جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، الإيميل: filali_abs@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/01/19

تاريخ القبول: 2022/01/04

تاريخ الاستلام: 2021/12/31

ملخص:

تبعاً لمخرجات المشروع التنموي العام في الجزائر بعد الاستقلال، من خلال تحليل مدخلاته المتعلقة بموارد الجزائر وموقعها الجغرافي والأهداف التي سطرت في مختلف مراحل انجازه، نحاول أن نضع مبادئ عامة للتقييم من أجل استدراك العثرات والتمكن من وضع أسس للنهوض وفق استراتيجية تنمية تراعي المعطيات المتوفرة وما يمكن أن يبنى عليها. طبعاً هذا العمل متصل بإدراك الوضع الداخلي ولكن أيضاً الوضع الدولي العام والمبادئ التي تتحكم فيه إضافة إلى الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة، خاصة مع نموذج دول جنوب آسيا والاقتصاديات الناشئة. لذلك فإن الأمر بشكل عام متصل من حيث الأبعاد والمحددات التنموية، على أساس ما ظهر من قرارات تخص النموذج الاقتصادي الجزائري الجديد.

كلمات مفتاحية: الجزائر، التنمية، الإقلاع، استراتيجية التنمية، إعادة الهيكلة.

Abstract:

According to the outputs of the general development project in Algeria after independence, by analyzing its inputs related to Algeria's resources and its geographical location and the objectives that were set in the various stages of its implementation, we try to set general principles for evaluation in order to remedy the pitfalls and be able to lay the foundations for advancement according to a development strategy that takes into account the available data and what is possible to be built upon. Of course, this work is related to realizing the internal situation, but also the general international situation and the principles that control it, in addition to benefiting from successful development experiences, especially with the model of the South Asian countries and emerging economies. Therefore, it is generally connected in terms of dimensions and developmental determinants, on the basis of the decisions that emerged regarding the new Algerian economic model.

Keywords: Algeria; Development; Take-of; Development strategy; Restructuring.

المؤلف المرسل: عبد السلام فيلاي، الإيميل: filali_abs@yahoo.fr

1. مقدمة :

لقد كنا جهزنا نمذجة عامة تبعا للمعطيات العامة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد وما أتاحه من فرص والتغيرات التي طرأت مع حدوث توازن أولي بعد ظهور قوى اقتصادية خارج المنظومة الغربية، ثم ما تعلق بملأ الفراغ الذي خلفه اختفاء المعسكر الشرقي لصالح نظام دولي متعدد الأقطاب. وهكذا، نكون قد هيأنا أرضية لتحليل وحيث دراسة منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية وما يُمكن للجزائر أن تستفيد منه داخل التقسيم الدولي. ونقولها منذ البداية أن الأمر يتعلق عموما بالتغير الحتمي في إستراتيجية التنمية الجزائرية، كما فعلت مختلف الدول التي تتشابه تجربتها معها، من سياسة اقتصادية تقوم على استبدال الواردات إلى سياسة اقتصادية تقوم على التصدير.

في نظرنا تبقى إستراتيجية التنمية في الجزائر حبيسة التصور الذي قامت عليه منذ إصدار الدراسة الاقتصادية: "آفاق التخطيط وإستراتيجية التنمية" سنة 1967 من طرف المديرية العامة للتخطيط، بمضمونها الذي يقوم على أهداف تلك الفترة الحرجة من تاريخ الجزائر المستقلة، فيما يخص بناء اقتصاد مزدهر ومتكامل وتحسين مستوى معيشة الجزائريين. بما يؤدي إلى طرح تصور جديد يراعي المتطلبات الوطنية الجديدة والظرف الدولي المستجد، ليس بالمقارنة مع تم بناءه من نموذج اشتراكي بل بكل ما له علاقة بالسياسة الوطنية للتنمية التي لا تزال تكشف عن قصور في تحقيق الوثبة الاقتصادية المرغوبة والتحرر من الارتهاق إلى تصدير المحروقات.

سنتناول هذا المنجز التنموي من حيث ما يؤدي إلى فهم الاختلالات العامة، هذا الفهم كفيل بصياغة معادلات توصل إلى تحقيق الهدف الأساس من أي عملية تنموية فيما يخص معدلات نمو سنوية عالية مستدامة على مدى منظور. هذا المدى يرادف مفهوم "المستقبل البعيد"، التي يتحدد بين عشرين عاما إلى خمسين عاما كما استقرت عليه الدراسات المستقبلية وفق التقسيم الذي وضعته جامعة مينيسوتا الأمريكية للمستقبل. إن عيشنا لجائحة فيروس كوفيد 19، يقدم لنا تعليلا جديدا حول هشاشة أي توقع، فقد جعل الحكومات تراجع بشكل تراجيدي توقعات النمو بل اللجوء إلى خطط طارئة لمواجهة

العجز المالي وتحقيق معدلات سلبية للنمو. فيصدق تقييم جوزف ناي، بأنه ليس ممكنا رؤية المستقبل، نظرا لأنه: "لا يمكن التنبؤ بالأحداث والتي يكون لها دور كبير إلى أبعد من المدى الذي حاول أحدنا النظر إليه".

2. منهجية الدراسة

إن ضبط منهجية الدراسة مهم من أجل فهم توجهات التحليل، لجهة المتغيرات التي نوظفها والتعالقات التي تنشأ منها في مسار عمل مخططات التنمية التي يُعمل على تنفيذها. فالمتغير التابع الذي نعتمده يتمثل في النمو الاقتصادي والذي "يتم التعبير عنه بنصيب الفرد من الدخل الحقيقي مقاس بالدولار"، وثم المتغيرات المستقلة استنادا إلى نموذج نظرية النمو النيوكلاسيكي التي طورت منهجية تقدير دوال بأن اعتمدت على استخدام تحليل الانحدار لاستكشاف وسائل السببية بين النمو الاقتصادي طويل المدى ومختلف المتغيرات التي من شأنها التأثير فيه، والتي تم ضبطها في دراستنا بالنسبة للعوامل التالية: الانفتاح الاقتصادي، الوصول إلى الأسواق الخارجية، الحصول على التكنولوجيا الأجنبية، الاستثمار الأجنبي، النظام المصرفي المحلي، بناء رأس المال البشري وأخيرا السياسة العامة في سوق العمل ومحاربة الفساد. التي تم إعدادها وفق دراسة البنك الدولي لبحوث السياسات العامة حول اقتصاديات دول شرق آسيا الذي أعد سنة 1993، حول النمو الاقتصادي والسياسات العامة. ثم ضبط دراستنا وفق مقتضيات تقنية تحليل المضمون، بما يمكن أن تساعدنا: "على تحديد الاتجاهات الفرعية التي يمكن أن تتنامى داخل المجتمع لتتحول إلى اتجاهات عظمى"، والعلاقة التي تصله بالتنبؤ من خلال كشفه: "عن الأفكار أو القيم أو التوجهات التي تتنامى في المجتمع" (عبدالحي، 2007، ص 113). وهذا ما يجعلنا نؤكد مرة أخرى على أن موضوع هذه الدراسة يخص تحليل مضمون سياسة التنمية الجزائرية.

في هذا السياق نعرض المنهجية التي استخدمتها شركة **PWC**، باستخدامها نموذجا تقديريا للتنبؤ على المدى الطويل: مقارنة النمذجة **modélisation**، بناءً على الإحصاء السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2014، والذي يُقدر الناتج المحلي

الإجمالي. منهجية تتجاهل الاتجاهات الدورية قصيرة الأجل والتركيز على العوامل الرئيسية التالية:

أولاً: نمو السكان النشطين في سن العمل (على أساس أحدث التوقعات السكانية للأمم المتحدة).

ثانياً: زيادة رأس المال البشري، ممثلة هنا بمستويات التعليم المتوسطة للسكان البالغين. ثالثاً: نمو مخزون رأس المال المادي، مدفوعاً بالاستثمار في رأس المال بعد خصم الاستهلاك.

رابعاً: نمو إجمالي إنتاجية العوامل، مدفوعاً بالتقدم التكنولوجي ولحاق البلدان المنخفضة الدخل بالدول الأكثر ثراء باستخدام تقنياتها وعملياتها (The World in 2050: Will the shift in global economic power continue?, February 2015).

فنرى أنها كمتغيرات مستقلة تماثل ما اعتمدته تقرير البنك الدولي في تقديره، وتتقاطع ووجهة نظر أنصار نظام السوق وما يجب أن ينتج من رفع دول جنوب شرق آسيا حصتها من التجارة العالمية في الناتج المحلي الإجمالي، بالاستناد إلى الاستثمار في العنصر البشري ووجود منافسة قوية بين الشركات، وخلق مناصب شغل بشكل مستدام، بغاية تحقيق نمو قوي، مثلما سبق وأن عرضنا لذلك.

المرور إلى اقتصاد السوق لم يعد يثير أي اعتراض داخل أو خارج الجزائر، وقد انتهى النقاش الإيديولوجي حوله منذ بداية تسعينات القرن الماضي. غير أن رواسب مرحلة تطبيق النموذج الاشتراكي لا تزال تشكل محكا حاسما تتطلب المعالجة. والسبب أن الوصول إلى تحقيق المتطلبات العامة لاقتصاد السوق تستدعي اتخاذ إجراءات قد تجلب ردود فعل قوية يصعب مواجهتها، كما أنها تتطلب شجاعة وإرادة سياسية كبيرة.

قد نظرنا في مضمون إستراتيجية التنمية الجزائرية وفصلنا في ركائزها ونتائجها في دراستنا العامة، ولذلك لا نرغب في تكرار تحليلنا والنتائج المستخلصة إلا من حيث وضع محددات عامة تكون بمثابة أرضية ننتقل منها ونؤسس من خلالها محددات الوثبة

الاقتصادية والمجتمعية. وعليه سوف نجتهد لكي نجعلها نقاطا مرتبطة بتحليل النماذج التنموية المتناولة في هذا العمل.

3. مقارنة عامة

وكما هو الحال بالنسبة لهند مانموهان سينغ التي قارنت نفسها بكوريا الجنوبية ستينات القرن الماضي، يمكن القول نفس الحكم فيما يخص وضع الأفضلية للجزائر في سبعينات القرن الماضي بما حققته من تنمية وانطلاقة اقتصادية. وحين نستعيد نظرية مراحل النمو الاقتصادي الخمس لروستوف، نستطيع موضعة الاقتصاد الجزائري ضمن المرحلة الثالثة، مرحلة الإقلاع. وحيث أن النموذج الاشتراكي لم يكن دوغمائيا حيث سمح بمشاركة ولو محدودة للقطاع الخاص، نعوض مفهوم " النخب الرأسمالية" بالمركز السياسي الذي وظف بيروقراطية أشرفت على إدارة وتنفيذ الخطط التنموية، بتخصيص استثمارات (عمومية) كبيرة من الدخل القومي، تقدر نسبتها بخمسة وأربعين (45) إلى خمسين (50) بالمائة من المنتج الداخلي الخام بين 1967 و1978. وهو أعلى بكثير من معدل 5 بالمائة الذي أورده روستوف في نظريته، والذي وسع قاعدة الصناعات الجديدة بسرعة كبيرة جدا. لكنه لم يؤد "إلى تحقيق أرباح يتم إعادة استثمار نسبة كبيرة منها في مصانع جديدة التي بدورها ستحفز النمو" ولم يزد في معدلات الادخار التي ستستفيد منها طبقة رجال أعمال جديدة، وتزيد فرص استغلال طرق الإنتاج غير المستخدمة بانتشار تقنيات جديدة في الزراعة والصناعة. والسبب يتعلق أولا بإشراف الدولة على عمليات التسيير والإنتاج والتوزيع. هذا العجز تجلى كفشل استحالة إلى معوق وظيفي، لا يفتح على المراحل التالية (الرابعة ثم الخامسة: مرحلة الاندفاع نحو النضج، ثم عصر الاستهلاك الكبير).

لا يكون منطلقنا سليما في تقييم ونقد إستراتيجية التنمية الجزائرية بعد الاستقلال وإلى غاية اليوم، إذا لم نراع الشروط التاريخية والمعضلات البنيوية التي فرضت نفسها منذ البداية سواء بعد رحيل المعمرين أو تبني النموذج الدولي الاشتراكي في التنمية. إنها أزمة النموذج التنموي الجزائري التي يمكن اعتبارها أزمة بنيوية، تظل تفاعلاتها تؤثر بشكل يحيل إلى وجود عجز مزمن. ولولا ما حققه القطاع الزراعي من نهضة محمودة،

لن يبقى التساؤل يطرح نفسه بحدة حول عجز مستقر في أي مبادرة جزائرية، أي فشل القرار السياسي والاقتصادي في تحقيق الأهداف التنموية.

4. مرتكزات التنمية الجزائرية بعد الاستقلال

نعود إلى نقطة استثمار الأموال العمومية بواسطة الشركات (الوطنية) العمومية، لقد كان المنطلق هو تطوير قطاع المحروقات بما يؤدي إلى توفير عائدات جد ثمينة لتمويل مختلف المشاريع الصناعية التي بدورها تتحول إلى قاطرة تنمية لقطاعات أخرى وخاصة القطاع الزراعي. وعلى الرغم من أنه تم طرح أسئلة تتوافق مع الأهداف الوطنية المتعلقة بفترة ما بعد نيل الاستقلال من قبل واضعي إستراتيجية التنمية المراد إتباعها، نورد منها سؤالين أساسيين: أي إنتاج نشجع؟ وأي سوق نلبي متطلباته؟. إلا أنه يمكن قراءة الإجابة عليهما بالتركيز فقط على تشجيع الإنتاج المصنّع (الصناعات المصنّعة)، وتفضيل السوق الداخلي (Le Soir d'Algérie , 2010) . وعليه يظهر وجود خلل بنيوي في هذا التوجه، يتمثل في أنه لم يصمم وفق هدف التصدير إلى الخارج، أي سياسة إحلال الواردات التي كانت السياسة الرائجة في تلك الفترة لدى دول الجنوب. ثم ما يميز الدول التي تبنت الخيار الاشتراكي والسير على أثر التجربة السوفيتية، واعتماد سياسات التخطيط المركزي التي يكون البعد الاجتماعي هو محور تطبيقها، وما تسفر عليه الدراسة التقنية-الاقتصادية حول المشروع المراد إنجازه.

لن نكرر ما كتبناه عن وضعية الاقتصاد الجزائري الموروث عن الاستعمار إلا بالقول أنه كان مرتبطا أساسا بحاجات الميتروبول وما نتج عن انسحاب الكوادر المشرفة عليها وطبعا انتهاء المنظومة المرتبطة به والمترابطة أيضا: حالة شلل. لقد كان يتعين البدء بما يتوفر من المعطيات المتوفرة حينذاك: غياب الموارد البشرية المؤهلة، النزوح الريفي (أكثر من 600 ألف شخص غادروا الأرياف بين سنوات 1962 و 1965)، البطالة التي بلغت نسبة 45 بالمائة¹ ، ومختلف المشاكل المؤثرة.

¹ - من بين البطالين يوجد بينهم 28.155 يتقدمون لأول مرة بطلب العمل، أي بنسبة 23 بالمائة و جلهم رجال حسب وزارة العمل، يعيش 38 بالمائة منهم في المدن و 62 بالمائة في الأرياف.

كل شيء يجب أن يمر عبر التصنيع، حتى الفلاحة التي هي نشاط متجذر يتغير وضعها وتصير أكثر إنتاجية لما تستخدم الآلات الحديثة. فتأخذ التنمية مسارها وتحقق الأهداف كافة لما تطبق إستراتيجية تصنيع متكاملة وفاعلة. لا غبار على هذا التفكير، وإنما يأتي السؤال من وكيف يُنفذ وأي أولوية وأي شركاء. في نهاية ستينات القرن العشرين، لم يكن يتوفر للجزائر خيارات. فلا وجود لقطاع خاص يستطيع أن يدرج نشاطه ضمن ديناميكية تصنيع شاملة ولا هو يملك الموارد المالية، وبالتعميم نقول انعدام الكادر البشري الذي يُمكن من التنفيذ. إنها الإرادة والتصميم، الظروف لم تكن تسمح بالانطلاق، لنظام سياسي جد طموح لتعزيز الاستقلال الوطني والسيطرة على المقدرات والثروات الوطنية وبناء المجتمع الجزائري الجديد، في وقت وجيز وبالاكتفاء على النفس للحاق بركب الدول المتقدمة.

الانطلاقة كانت عبر وضع مخططات تنموية قصيرة الأمد. وساعد تأمين قطاع المحروقات سنة 1971 على توفير الأموال المأمولة، وفق مقولة "زرع البترول لحصد الصناعة". من خلال التوجه نحو ميدان الصناعات الثقيلة (الحديد، الطاقة، الميكانيك...) ببناء مختلف المصانع التي يُعتمد عليها في التصنيع المقبل وفق مقاربة أقطاب النمو للاقتصادي فرانسوا بيرو **François Perroux** التي بنى عليها نظريته في النمو، من أجل بعث عملية تراكم رأس المال وتحفيز تنمية تكنولوجية مشجعة لتكامل اقتصادي لمختلف قطاعات النشاط.

في حمأة شعار البناء والتشييد، وحيث كانت مشاهد التدشين تعزز من شرعية النظام السياسي، وحيث كان يتم معاينة التحولات الجذرية التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، تم تجاوز الاختلالات التي كانت تعترى المنظومة الاقتصادية الناشئة، حيث لم يكن يُهتم لمخرجات عمليات الإنتاج: الإنتاجية والتسويق والأرباح، فقط ما كان له علاقة بالجانب الاجتماعي: تحسين مستوى المعيشة، توفير مناصب الشغل وتوفير منتجات وطنية التي أضحت تشكل فخرا كبيرا.

إن هندسة منظومة التصنيع لم تكن قائمة على الربحية وإنما على الإنتاج، فهي تظهر كمجرد خلفية لتمويل المشروع الصناعي من حيث أنه " يحقق خلال حياته الاقتصادية أرباحا كافية لتسديد ديونه وخدماتها و ثم تكون له فوائد".

وحسب ما هو مخطط، كان متوقعا أن ترتفع نسب التشغيل سنة بعد سنة، وأما استرجاع تكاليف الاستثمار فلم تكن مدرجة كأمر لازم. هذا ما نستخلصه من خطاب للرئيس هواري بومدين في سنة 1974 وما قاله فيه: "نحن نقوم ببناء مصانع، ليس على أساس ما تطلبه السوق، كما تُظهر عبر التقديرات التي يقول بها خبراء التنمية، ولكن على أساس الحاجات العظيمة الكامنة التي ستوفرها أو تكشف عنها التنمية" (Institut de droit et des sciences administratives, 1975, p. 177).

غائب كان منطق المؤسسة الاقتصادية القائمة على الربح، إن وجودها قائم لذاته من حيث ما تقوم به من وظائف وما توفره من مناصب شغل و سلع. أوليست مؤسسة عمومية؟ فتم التغافل عن تبعات هذا التفكير المنافي لمنطق اقتصاد السوق، إذ راحت ديون الشركات العمومية تتزايد وبالتالي خدماتها، وبرزت أزمة الارتهان للتكنولوجيا الأجنبية التي لم تواكب بإستراتيجية تحكم وتطوير لها محليا، مما أدى إلى وجود عبء تكاليف مستمرة على عاتقها. هذا ارتهان دائم لمصادر التجهيز بقطع الغيار وخدمات الصيانة، بالنظر لعدم القدرة على تطوير بدائل تكنولوجية خاصة نظرا لغياب مراكز البحث القادرة على التحسين انطلاقا من المنتج الأصلي. إذ لم تغلح السياسة الصناعية في تجاوز مرحلة "سياسة المفتاح في اليد والمنتج في اليد" التي اعتبرت ضرورية للحصول على التكنولوجيا، مثلما صرح وزير الصناعة بلعيد عبد السلام (Benoune & El-Kenz, 1990, p. 249) يضاف إلى كل هذا، بروز مشكلات في التسيير سواء في التنظيم أو في الجهاز البيروقراطي-المركزي المهيكل والمؤطر.

هي أزمة النظام الإنتاجي الجزائري في نهاية السبعينات بنتائجها المخيبة للآمال، والتي ربطت بفكرة التصنيع الإجباري والسريع والقائمة على الصناعات المصنعة الثقيلة. أزمة تلخص في المردودية الضعيفة، حيث أن بعض المصانع كانت تشتغل بنسبة 50

بالمائة وأحيانا 30 بالمائة من طاقتها الإنتاجية (Balta, Rulleau , & Duteil , 1981, p. 110) ، والتكاليف التي كانت مرتفعة بالمقارنة مع الدول الصناعية رغم محفز توفر الطاقة. فلم تطمح ولم تصل إلى الأسواق الخارجية. والمنجز الوحيد في مجال الصادرات هو المحروقات التي هي ربيع وليست منتوجا، ذلك ما تشير إليه - وتظل تشير على أية حال - نسبة اعتماد الجزائر عليها في تحصيل مواردها المالية من العملة الصعبة بنسبة 97 بالمائة (CHIKHI, 1994, p. 726). فإن ارتفعت أسعارها ارتفعت سائر المؤشرات وإن هبطت انحدرت واستحالت إلى الأحمر: التضخم، البطالة، القدرة الشرائية. في هذا السياق نورد أزمة النظام الانتاجي الزراعي الذي تسبب فيه نظام التعاونيات الفلاحية الذي تم إقراره مع قانون الثورة الزراعية لسنة 1971، واستفحال التبعية الغذائية للخارج. سوف نعود إليه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

أين يكمن الخلل في سياسة التنمية الوطنية الجزائرية المنتهجة، هل في المبادرة بمشروع أكبر من الإمكانيات أم في العجز عن مراقبة والتحكم في توسعه ونموه الكبير؟. لا يمكن توجيه نقد مبدئي لسياسة التصنيع، فهي كانت شرط الشروط لإطلاق التنمية والإقلاع الاقتصادي، هذا درس لا يخص الجزائر وحدها. وقد رأينا أنه تم إعداد استراتيجيات التنمية في دول مثل ماليزيا وسياستها الاقتصادية الجديدة التي أعدت في الستينات وكوريا الجنوبية والهند وتركيا أيضا. هذا نموذج قد جرى اعتماده في مرحلة أولى حيث كان يتعين على الدولة المبادرة إلى وضع أسس التصنيع وتشييد بنية تحتية. الجواب الذي نقدمه أن مشروع التصنيع الذي أنجز كان لا يتوافق مع إمكانيات الجزائر البشرية والتكنولوجية، فما أنجز في عشر سنوات هو مجهود يمكن توزيعه على فترة زمنية أطول بحيث يتزامن مع تكوين الإطارات وتكوين وتأهيل اليد العاملة وتوزيع متوازن بالنسبة لقطاعات الزراعة والخدمات. فالتمهل في انجاز الأهداف يتيح وقتا ثميناً للمراجعة وتصحيح الاختلالات وعدم الوقوع في الأخطاء التي لا يمكن معالجتها في الآجال اللازمة.

باختصار كان المنجز التنموي الدولي السبعيني في الجزائر فوقيا، أي بناءً على إرادة المركز السياسي وطموحه وليس وفق حاجات البلاد بشكل متدرج ومدرّوس، وفق

نموذج نمو متوازن بين مختلف القطاعات. إلا أن هذا لا يعني تقييده بحيث لا يكون رياديا، فهذا شرط بالنسبة للقطاع الزراعي على سبيل المثال. بما يؤدي إلى ضرورة مراجعة الدور الذي أسند للدولة في عملية التنمية في مختلف مراحلها.

مشروع التصنيع الواسع الذي أطلق في سبعينات القرن الماضي صيغ على أساس بناء منظومة تصنيعية متكاملة تتولى توفير حاجات البلاد والتصدير إلى الخارج. غير أن النتائج هي التي توجه تقييم سياسة التصنيع في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1967 - 1979، يُجمل فيه تداخل الإيديولوجي بالاقتصادي وتبعية التقني للسياسي من أجل " تدعيم أركان النظام الذي جاء بعد 19 جوان 1965 سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي" (Belaid, p. 105)، مثلما يقول بعيد عبد السلام. وهو نفس موقف غازي حيدوسي الذي كان يعمل كتقني في وزارة التخطيط حين يقول: "من وجهة نظرنا كانت المقاربة سياسية أولا. كنا نرفض التنمية المفروضة. وفي هذا الشأن لم يكن لدينا محاور ممكن في الصناعة: كان يفترض بالوزراء ومديري المنشآت أن ينفذوا مشاريع، في أقصر المهل، لتلبية المتطلبات السياسية لسلطة تعاني من مأزق الإنجازات والحدثة التقنية" (حيدوسي و خليل، 1997، ص. 35). ومن جهتنا، قلنا أن سياسة التصنيع كانت محكومة بتصوّر عام مفاده أنه بالإرادة والعزيمة وفي ظل وجود موارد مالية يمكن إقامة منشآت صناعية (مختلفة الأحجام)، توفر حاجات البلاد و تؤدي إلى إيجاد حاجات جديدة. ومن ثم الدخول في مسار نمو يؤدي إلى التغيير الجذري لأسس الاقتصاد الوطني، ويحقق التنمية الكفيلة بالخروج من وضعية التخلف. إن هذا التصوّر تحكمه خلفية ثورية-اشتراكية، من خلال ما تقوم به السلطة السياسية باعتبارها المشرفة والموجهة للاقتصاد. وشكل الطابع المركزي-البيروقراطي لعملية التصنيع تحد كبير أمام شروط النجاعة الاقتصادية، من حيث المبادرة والابتكار وتحسين التسيير والاستثمار الذاتي والتنافسية.

5. إعادة الهيكلة، اللبرلة المتعثرة

ثمة منعرج مهم وحاسم مر به النظام السياسي الجزائري سنة 1977 مع التعديل الحكومي الذي أفضى إلى تقسيم وزارة الصناعة والطاقة إلى ثلاث وزارات. هو سابق لمثيله في كوريا الجنوبية (سنة 1980) وماليزيا (سنة 1986)، وفي أفضل رواق بالنسبة للصين الشيوعية في عهد دينغشياوبينغ. منعرج بناء اقتصاد متنوع ويندمج بشكل فعال داخل التقسيم الدولي للعمل، ووضع سياسة لتحويل وإدماج التكنولوجيات الأجنبية (Sid Ahmed. أي إعادة النظر في نموذج التنمية وفق "سياسة النظر شرقا" ومتطلبات اقتصاد السوق، خاصة ما تعلق بالتعامل مع المؤسسات الاقتصادية العاجزة والمشلولة بالديون.

جاءت هذه المبادرة بشكل سريع في بداية الثمانينات، بطرح إستراتيجية جديدة للتنمية تقوم على:

- إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية بتفكيكها إلى مؤسسات متوسطة أو صغيرة الحجم لأجل تيسير التحكم والتسيير الفعال وتحسين الإنتاجية.
- تخلي الدولة عن برامج الاستثمار الضخمة (الفيلة البيضاء)، لصالح بعث مبادرات ذاتية بتبني خيار الاستقلالية.
- تطوير الفلاحة.
- تشجيع القطاع الخاص ودمجه في سياسة التنمية الإجمالية لوضع حد لتهميشه (إبراهيمي، 2001، ص. 179).
- إبداء ليونة مع بعض احتكارات الدولة.
- تحسين وتطوير البنى التحتية.
- الاهتمام بتلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية للمواطنين.

لم يترك الوقت بذل مزيد من الجهد الإصلاح، وكذلك لم تكن المبادرة تتضمن كل شروط الإصلاح. بل أنه بوسعنا القول أن الخلفية السياسية لها كانت تركز على "محاكمة" مرحلة أكثر من طرح حزمة إصلاحات. إذ تم توجيه الموارد المالية التي تضاعفت بفعل اندلاع الحرب الإيرانية - العراقية نحو دعم الاستهلاك المحلي من

المنتجات المستوردة التي أطلقها مؤتمر الحزب وشعاره "من أجل حياة أفضل" والرغبة في القضاء على الندرة. لقد كانت السنوات (1982-1985) سنوات إغراق المساحات الكبرى لأسواق الفلاح والأروقة الجزائرية بكل أصناف السلع والكماليات. فارتفع مستوى الواردات بأن بلغ مستوى قياسيا يكاد يتساوى مع حجم الصادرات في سنة 1984. في نشوة جزائر الرفاهية لاحت أشباح أزمة مخيفة لم يتوقع حتى أقوى المتشائمين أن تستمر طويلا، راحت أسعار النفط تتراجع منذ النصف الثاني من سنة 1985 لتتهاوى في سنة 1986 وتستمر في أدنى المستويات، ففي شتاء 1985 هبطت أسعار النفط لتصل إلى 30 دولار، ثم نزلت إلى 10 دولارات في جويلية 1986 (وإلى 7 دولارات لأيام معدودة)، ما يعني تراجع عائدات التصدير من 12,8 مليار دولار سنة 1985 إلى 8 أو 9 مليار سنة 1986. وفي نفس الوقت تهاوت قيمة الدولار الأمريكي حيث خسر سنة 1986 نسبة 18 بالمائة من قيمته أمام المارك الألماني و21 بالمائة أمام الين الياباني (Dahmani, 1997, p. 82). وراح حجم الدين يتضاعف ليصل إلى 26 مليار دولار سنة 1988، بما يعادل ثلاث سنوات من الصادرات بخدمة دين تمثل 72 بالمائة من الصادرات (Dahmani, 1997, p. 82).

6. السياسة الاقتصادية الجديدة، مراحل لم تكتمل

ابتداء من سنة 1987 تغلبت الرؤية الإصلاحية على الرؤية الإيديولوجية للمحافظين من أنصار إبقاء سيطرة الدولة على الجهاز الإنتاجي. وشيئا فشيئا لم تعد حجة أن سبب الأزمة يعود إلى سياسة إعادة هيكلة المؤسسات تجد أساسا صلبا للإقناع. وبعد درس ميثاق 1986 الذي مرره المحافظون وأفشلوا بالتالي إدخال تعديلات تصب في خانة الانفتاح، وإدراكا من أن المحافظين يتمترسون داخل الأمانة الدائمة للحزب، تحصن الإصلاحيون (الليبراليون) بزعامة مولود حمروش (الأمين العام لرئاسة الجمهورية) في الرئاسة وراحوا يطلقون مبادرات إصلاحية أهمها:

- التعليم الرئاسية الصادرة في جويلية 1987 الخاصة بالإصلاح الزراعي من خلال قانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، الذي تضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.

- اعتماد المجلس الشعبي الوطني في شهر جويلية 1987 مشروع قانون الجمعيات الذي قدمه وزير الداخلية الجديد الهادي لخديري، حين قدم اعتبارات تخص فتح المجال أمام المواطنين من أجل "تنظيم أنفسهم حول أهداف محددة، ابتداء من حماية المستهلك إلى الجمعيات الثقافية لسد الفراغ الذي ليس باستطاعة الحزب والمنظمات الجماهيرية" (Charef, 1990, p. 32).

- الموافقة على تأسيس "رابطة حقوق الإنسان" المستقلة عن الحزب والحكومة.
- منح المؤسسات الاقتصادية العمومية EPE استقلالية (شخصية متميزة عن الدولة) عن طريق ما عرف بصناديق مساهمة متخصصة هدفها تسيير كل فرع نشاط، سنة 1988. وفق هذا القانون أصبحت المؤسسات العمومية شركات ذات أسهم تخضع لنظام المعاملات التجارية برأسمال اجتماعي مملوك مائة بالمائة للدولة، على أن تصبح المؤسسة مسؤولة على نشاطاتها ومراقبتها يكون من اختصاص مجلس إدارة لأجل تسييرها على مدى متوسط وإدارة عامة لمراقبتها.

لقد تم عبر هذه المبادرات وضع أسس للانتقال نحو مبادرة اقتصادية أكثر انفتاحا التي فتحت لها حوادث أكتوبر 1988 الباب لكي تصبح واقعا اقتصاديا جديدا. إذ أن ما كانت تنشره الصحافة الوطنية وما يصل من تقارير الهيئات المالية الدولية وخاصة لجهة تزايد ضغط خدمة الديون الخارجية، أضحى أكبر مبرر لحتمية التغيير وبالبحث عن بدائل اقتصادية لاستعادة الاستقرار والتوازن للاقتصاد وميزانية الدولة التي أنهكتها تكاليف الاستيراد ودعم منظومة الإنتاج والأجور والمواد الاستهلاكية. ترجمت هذه الحتمية من خلال توقيع الحكومة على اتفاقية ستاند باي **STAND-BY** الأولى سنة 1989 ثم الثانية سنة 1990 مع صندوق النقد الدولي للاستفادة من قروض ميسرة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، ومن ثم التزامها بالشروط الثلاثة التالية:
- إتباع سياسة نقدية حذرة وأكثر تقييد.

- تقليص العجز في الميزانية العامة بخفض النفقات العامة.
 - متابعة خفض سعر الصرف وتحرير الأسعار ونسب الفائدة ورفع القيمة على الضريبة المضافة.
 - التحكم في التضخم وعدم الزيادة في الأجور.
 - بتعزيز استقلالية الخزينة وإصلاح القطاع المالي والضريبي والجمركي.
 - ووفق سياسة الانفتاح الاقتصادي هذه، أقر البرلمان في 26 مارس 1990 " قانون النقد والقرض " ، الذي بموجبه تم تبني إجراءات:
 - تحرير التعاملات الاقتصادية من ضغط الوصاية الإدارية والسياسية.
 - منح للنظام البنكي الاستقلالية.
 - فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - رفع الاحتكار عن التجارة الخارجية.
- لم يكن لهذه القرارات أي غرض بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى استقالة حكومة مولود حمروش في ماي 1991. ومع تزايد حالة الانفلات الأمني التي تحولت إلى "حرب أهلية" بسبب تزايد أعداد ونشاط الجماعات المسلحة، دخلت البلاد نفقا مظلما رهن قرارها السياسي والاقتصادي للخارج. ولم تنفع مقاومة حكومة بلعيد عبد السلام وقبلها حكومة سيد أحمد غزالي، بسياستهما المعتمدة على فرض قواعد تسيير إدارية صارمة على المنظومة الاقتصادية. لقد كان الحظ الوحيد الذي يمكن أن يغير في منحى السقوط هو أن ترتفع أسعار النفط، أمر لم يتحقق حيث هبط سعر البرميل إلى 14 دولار فانعكس سلبا على باقي المؤشرات ومنها خدمة الدين التي ارتفعت إلى حدود 80 بالمائة من عائدات تصدير النفط" : a disponible (Bélaïd , http://www.belaidabdesselam.com) بحيث صار حتى من المستحيل تلبية متطلبات استيراد المواد الغذائية¹.

¹ - كانت وتستورد قرابة 92 بالمائة من احتياجاتها من الخارج و 87 بالمائة من المواد الغذائية ، أنظر:

كانت الضغوط كبيرة على حكومة بلعيد عبد السلام وسياسته الاقتصادية القاضية بالاعتماد على الموارد الذاتية، انتهت إلى استقالته. لم تتأخر الحكومة الجديدة برئاسة رضا مالك عن الموافقة على شروط المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنة من أجل مباشرة التعديلات الهيكلية الأساسية في بنية الاقتصاد الجزائري بما يتوافق ومتطلبات اقتصاد السوق. فكان "برنامج التعديل الهيكلي" المطبق على مرحلتين (الأولى من أفريل 1994 إلى مارس 1995، والثانية من ماي 1995 إلى ماي 1998)، سمح بإعادة جدولة الديون الجزائرية والحصول على مساعدات مالية. والذي هدف إلى استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية عبر: دعم أسس اقتصاد السوق، تسديد الديون، إعادة بناء ارتفاع احتياطات الصرف، تحقيق توازن في الميزانية العامة، التحكم في التضخم وتخفيضه، عودة الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق معدلات نمو إيجابي.

التزمت الجزائر بتوصيات صندوق النقد الدولي والدائنين بشكل جيد، فتمتحررت من ضغوطات المديونية الخارجية واستعاد الاقتصاد قليلا من عافيته بتسجيل نمو قدر بنسبة 3,2 بالمائة سنة 1998. بيد أن التبعات كانت وخيمة على الجانب الاجتماعي: غلق مئات المؤسسات الاقتصادية وتسريح عشرات الآلاف من العمال¹، وزادت معدلات

Ahmed Dahmani, L'Expérience Algérienne Des Réformes, problématique d'une transition à l'Economie de marche. http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1998-37_08.pdf, p 130.

¹ -بلغ إجمالي المؤسسات المغلقة منذ سنة 1994 رقم 815 مؤسسة، وقدر عدد المسرحين بنهاية سنة 1998 بأكثر من 320 ألف عامل (أو 380 ألف)، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن عدد البطالين الجدد هو 240 ألف شخص، منهم 70 ألف معني بالتقاعد المسبق و 170 ألف تسريح. وفي حين بلغ عدد مناصب الشغل الجديدة 40 ألف منصب سنة 1997، فإن سوق الطلب على الشغل قد تلقت 250 ألف طلب.

راجع:

La Banque Africaine de développement, Algérie : Revue de l'expérience de la banque en appui à l'ajustement structurel. 26 septembre 2003. <https://www.afdb.org/fr/documents/document/1990-1998-algeria-review-of-the-banks-experience-in-supporting-structural-adjustment-9182/> et E. E. Cherif Chakib, Programme d'ajustement structurel et résultats socio-économiques en Algérie, revue sciences humaines, n°18, Décembre 2002, p 51.

التضخم بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية، وارتفع عدد البطالين وزاد الفقر 1 بسبب عدم وجود عرض كاف وتوقف القطاع العمومي عن التوظيف.

وعليه فقد جاء تقييمنا لإجراءات ونتائج برنامج التعديل الهيكلي بأنها كانت مجرد حقنة تسكين الألم، وأن الحل الحقيقي كان يكمن في تغيير مسار كل منظومة الاقتصاد الوطني لكي يكون منتجا وتنافسيا. فالأمر لا يعدو أن يكون سوى مقدمات عامة لأجل وضع القطار على السكة، ودائما يظل هذا التقييم رهين تقلبات أسعار المحروقات فلم يخرج أي تقييم عن الرجوع إليها وهو ظل قائما إلى غاية كتابة هذه الأسطر، حيث تظل نسبة 97 بالمائة هي أفق التبعية لصادراتها من ناحية الموارد بالعملية الصعبة.

مع برنامج التعديل الهيكلي، تم الحسم في خيارات الانفتاح الاقتصادي. لقد تحرر القطاع الزراعي وأصبحت المبادرة بيد الفلاح، خاصة بعد معالجة مشكلة العقار الفلاحي. إلا أن القطاع الصناعي القائم على القطاع العام 2، ظل مشكلة تؤرق مضجع صانع القرار. كانت الكلمة المفتاحية لأي حل ومعالجة هي: الخصخصة. لكي يتحقق ميكانيزم هذا الانفتاح فيما يخص: المبادرة والمنافسة والابتكار والرغبة في التوسع من حيث الأسواق وزيادة الاستثمارات، ومن ثم التصدير وتسجيل معدلات نمو سنوية مرتفعة. وطبعاً بشرط توفير مناخ سليم من حيث الشفافية وحرية المنافسة.

¹ - منذ بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994، تراجعت القدرة الشرائية للجزائريين بنسبة 50 بالمائة، وارتفع معدلات البطالة والفقر بشكل كبير. وحسب الأمم المتحدة فإن ثلاثين بالمائة من الجزائريين يعيشون اليوم (سنة 2004) تحت الفقر، بدولارين في اليوم. أنظر:

Grégoire Delhay et Loïc Le Pape, « Les transformations économiques en Algérie », Privatisation ou prédation de l'État ? *Journal des anthropologues* [En ligne], 96-97 | 2004, mis en ligne le 22 février 2009, consulté le 30 avril 2019. URL : <http://journals.openedition.org/jda/1827> ; DOI : 10.4000/jda.1827

² - إسهامه في القيمة المضافة والتي كانت في حدود 73 بالمائة سنة 1998، وقد كلف الخزينة العمومية أكثر من 60 مليار دولار بين عامي 1991 و 2007 من أجل تطهيره منها أكثر من 40 مليار دولار مخصصة لتطهير المؤسسات العمومية. راجع:

Hamamda Mohamed Tahar Privatisation des entreprises publiques en Algérie, Enseignant au Centre universitaire Khenchela en Algérie. www.cairn.info/revue-geoeconomie-2011-1-page-133.htm

كان حضور القطاع العام جد بارز كأحدى سمات الاقتصاد الجزائري من حيث إسهامه في القيمة المضافة والتي كانت في حدود 73 بالمائة سنة 1998، كما سبق لنا العرض في عمل سابق. نسبة عالية تحتم الإسراع في عملية الخصخصة وزيادة وتوسيع حضور القطاع الخاص. برز هذا التوجه من ناحية رسم السياسات العامة الجديدة مع إنشاء منظمات لأرباب العمل وجعلها شريكا مهما في تنفيذها، وعضوا في الحوار عبر ثلاثية: الحكومة- نقابات القطاع العام- نقابات القطاع الخاص. فتم إنشاء "منتدى رؤساء المؤسسات" في سنة 2000، الذي سعى إلى تشجيع روح المبادرة ودعمها اتجاه السلطات العمومية. فيما بعد سنعين مدى تطور مساهمات القطاع الخاص ونقرأها كتجليات جد مهمة في بناء النموذج الاقتصادي الجديد. كان الشرط الأولي إذن هو نجاح مسار الخصخصة.

7. النموذج الاقتصادي الجديد: مشاريع كبيرة بدون حوكمة

تزامن حلول القرن الواحد والعشرون مع وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، كانت خياراته الليبرالية محسومة، وقد نجح بتمرير تصوره لاستعادة الأمن والسلم، وفي كل هذا واتاه الحظ الذي طالما حلم به أي مسؤول جزائري منذ سنة 1986، بأن استعادت أسواق النفط عافيتها وبلوغها مستويات قياسية غير مسبوقة. وفي الجانب الاقتصادي بادر الرئيس بإطلاق خطط للإنعاش الاقتصادي بواسطة أربعة برامج تضمنت ضخ موارد مالية كبيرة للاستثمار العمومية في مجال البنية التحتية والمرافق الاجتماعية وتدعيم الفلاحة وتحفيز الصناعة والإسراع في عمليات الخصخصة، بغرض دعم النمو وتحقيق النقلة النوعية الكفيلة بتحسين أداء الاقتصاد الجزائري وتوفير منتظم لمناصب العمل وتحسين الإطار المعيشي . وحيث أننا فصلنا في مضمون هذه الخطط في عمل سابق (فيلاي، 2020)، نستعرضها في عجالة.

- البرنامج الأول (2001 -2005)، خلفيته العامة تشجيع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة استيراد السلع الاستهلاكية. ولأجل ذلك ضخ مبلغ قدره سبعة مليارات دولار للوصول إلى نسبة نمو 3 إلى 4 بالمائة.

- البرنامج الثاني (2005-2009)، أطلق عليه تسمية: "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، خصص له غلاف مالي قدره 45 مليار دولار، رفع فيما بعد إلى 155 مليار مع استمرار ارتفاع أسعار النفط. وفيه تم التأكيد على أهمية إدراج مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، من أجل المساهمة في جهود النمو والاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية للبلاد، وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

- البرنامج الثالث (2010-2014) أطلق عليه تسمية "برنامج دعم النمو الاقتصادي" وأيضاً "برنامج الاستثمار العمومي الخماسي"، أدرج ضمن السياسة الوطنية للتنمية (إعادة البناء الوطني) المنتهجة منذ سنة 2000. خصص له مبلغ إجمالي بحوالي 300 مليار دولار، موجهة بشكل مباشر إلى مشاريع البنية التحتية وقطاع السكن ومختلف المرافق الاجتماعية والتربوية.

- البرنامج الرابع (2016-2019)، أطلق عليه تسمية "النموذج الاقتصادي الجديد"، تفاعل هذا البرنامج مع تراجع أسعار المحروقات وإدراك محدودية مفعول الأموال الضخمة المستثمرة لتأهيل الاقتصاد، إذ أنه بقي مرتها بنفس النسبة لصادرات المحروقات لتحصيل الموارد المالية للبلاد من العملة الصعبة، وبالتالي عودة الخزينة العمومية إلى تسجيل عجز مالي. كان مضمون هذا البرنامج هو تحقيق إقلاع الاقتصاد الوطني بحلول عام 2030، وذلك بتتبع مسارات الخروج من أزمة الميزانية قصيرة الأجل (2016-2019) المدعومة بالإصلاحات السياسية المالية". وعبر "تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي السريع".

يمكن ملاحظة تكرار الأهداف المنظورة، بتنويع الاقتصاد والتحرر من التبعية لتصدير المحروقات. فحسب البنك الأفريقي للتنمية فقد رافق التغيير في الناتج المحلي الإجمالي انخفاض في حصة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت من 34.2% عام 2012 إلى 19.7% عام 2017 (وقد كانت 44.3% عام 2005). وبالنسبة للصادرات فهي كل شيء بنسبة 96 بالمائة مثلما نكرر دائماً (Perspectives économiques en Afrique 2020: Former la main d'œuvre africaine

(de demain). بهذه النتيجة نحن في طريق مسدود، إذ لا أفق واضح المعالم للتخلص من هذه المعضلة. معضلة تتجلى كهاجس يقض مضجع صانع القرار في الجزائر، خاصة مع تواصل تدني أسعار النفط التي هبطت في هذه السنة (2020) إلى أقل من عشرين دولار. إننا نتابع مختلف الإجراءات التي تتخذها القيادة الجديدة للبلاد فيما يخص التحكم في النفقات والتكشف وتنفيذ مشاريع بوسعها الخروج من الدائرة المغلقة التي وضع فيها الاقتصاد الجزائري منذ السبعينات.

8. خاتمة:

فكرتنا العامة في هذا، البحث عن مخرج من هذه المعضلة يأتي بالشروع في دراسة وحصر الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر والتي سبق لنا التحدث عنها في الفصل الأول من هذه العمل. ثم تحديد المجالات التي يمكن أن تجلب فائض القيمة. هذا المسعى ينبغي أن يُبنى على أفكار بسيطة من حيث النتائج المرجوة من استغلال المدخلات. حين نصل إلى هذا التحديد العام، سنجد أنفسنا كجزائريين أمام فرص استثمار تتطلب وجود كادر بشري يدرك تحديات الانجاز ودوره في تسهيل الإجراءات والتوجيه. كمثال على هذه الخطة، ما قامت به الحكومة مؤخرا من فتح المجال أمام الشباب لاستغلال مناجم الذهب في أقصى الجنوب الجزائري. حيث لم تتوقف عند مستوى جذب الشباب إلى العمل بل تحويلهم إلى مستثمرين، بالمرور أولا بالتكوين وتعلم طرائق الاستخراج والمعالجة.

إننا في الجزائر نظل مقيدين بأنماط تسيير تتداخل فيها الرغبات الشخصية بين المشرف على الخطة وبين المقاولين، فتبرز بالتالي أعطاب لا تفسر إلا بنزعة التعطيل الكامنة في الجهاز الإداري، ثم فقدان المقاولين وأصحاب المشاريع روح التوافق والتكاتف مع مبادرات الحكومة. بما يؤدي إلى الحديث عن خلل في الأداء الوظيفي لثلاثي الحكم الراشد: الجهاز التنفيذي، رجال الأعمال، المجتمع المدني. ينتهي إلى غياب الثقة والتفاهم.

ذكرنا أيضا، أنه يجب على النموذج الاقتصادي الجديد أن يمر عبر خلق أقطاب جديدة للتنمية في جميع المجالات بالاستثمار في الطاقات المتجددة في صحرائنا الكبرى (الطاقة الشمسية) وزيادة الإنتاج الفلاحي الذي تبدى أنه يتطلب وضع سياسة رشيدة داعمة ومشجعة للفلاح. ونفس الشيء في المجال السياحي المترشح حاليا.

تتغير متطلبات المجتمع الجزائري بفعل التحولات العامة الحاصلة محليا وعالميا، بما يجعل أفق المطالب يتسع سواء من الناحية الاجتماعية-السياسية أو من الناحية الاقتصادية. فيكفي أن تحصي أعداد مراكب "الحراقة" نحو القارة العجوز لكي نفهم حجم هذه المطالب الجديدة، سواء ما تعلق برفع مستوى المعيشة أو ما تعلق بالاستثمار وتوفير مناصب الشغل ومختلف الحاجات الأساسية.

لا تعوز صانع القرار الاقتصادي لا الفكرة ولا الإرادة، إنما إدراك الوقائع الاقتصادية بما يسمح لأية خطة أن تجعل التفاعل إيجابيا مع الفكرة. ومن بين عوامل هذا التفاعل هو معالجة مسارات اتخاذ القرار التي يجب أن تتخلص من المعوقات "التقليدية" الملزمة له، مثل استحداث آليات لصناعة القرار على المستوى المحلي (اللامركزية) وفضاءات اللقاء والتشاور بين الأطراف المعنية بها تسمح بعرض المشكلات وجه لوجه وتحديد مواضع الخلل.

بعد الحراك الشعبي لـ 22 فيفري 2019، تبين الجزائريون مكن الخلل في مستويات صناعة القرار وأدركوا النتائج الوخيمة التي تسببت فيها منظومة الفساد. وفي نظرنا يمكن تسمية أهمها على الإطلاق هي سن قوانين بما يتناسب مع الأوليغارشية المتنفذة. وقد سبق لنا ذكر مثال الهدر الكبير للمال العام في مشروع تركيب السيارات محليا، والذي قدره أحد رجال الأعمال بمبلغ خمسين مليار دور خلال العشرين سنة الماضية (Rabia, 2020). باستطاعتنا تقديم مزيد من الأمثلة المشابهة حول عدم وجود التزام بسياسة وطنية للتنمية من الأطراف المعنية بها، وهيمنة النزعة التجارية الاستيرادية على الاستثمار الخلق بتحقيق فائق القيمة وتوفير مناصب العمل.

لدينا محدد مهم فيما يتعلق بعزل الجزائر عن التطورات الحاصلة في العالم، حيث لا يوجد سوق مالي حقيقي ولا توجد مكاتب استشارة لمرافقة عمليات الاستثمار. ولهذا يصعب أن نسمع عن بروز شخصية رائدة في عالم الأعمال مثلما حدث في الدول الناشئة، وإنما ما حصل ويحصل هو الاستفادة من مزايا السوق الجزائرية لجهة الاستيراد. لو أننا ننظر في قائمة رجال الأعمال في الجزائر ونقارنها بنظيرتها في تركيا، سنندرك الفارق في حجم المبادرة والأفكار والنجاح. والسبب ليس غياب روح المبادرة والفكرة كما قلت، إنما في جعل مختلف أركان العملية الاستثمارية تشتغل بكفاءة والتخلص من البيروقراطية وخلق مناخ ثقة بين رجال الأعمال والسلطات المشرفة على المتابعة. وفي هذا نعود إلى ما تسببه منظومة الفساد من قتل لروح المبادرة، منح العقار الصناعي ومتابعة الاستفادة الحقيقية من الوهمية.

9. قائمة المراجع

- administratives, I. d. (1975, Mars). Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, Volume 12 (N° 1).
- Balta, P., Rulleau , C., & Duteil , M. (1981). *L'Algérie des Algériens : vingt ans après*. paris: Éditions ouvrières.
- Belaïd , A. (s.d.). *L'industrialisation en Algérie. :Echec ou réussite ?Continuité, infléchissement ou renversement ?*
Récupéré sur
http://www.belaidabdesselam.com/?page_id=90#bibli
- Bélaïd , A. (s.d.). *Pour rétablir certaines vérités sur treize mois à la tête du gouvernement.de juillet 1992 à août 1993*. Récupéré sur <http://www.belaidabdesselam.com>
- Benoune, M., & El-Kenz, A. (1990). *le hasard et l'histoire.entretiens avec Belaïd abdesselam* (Vol. tome 02). ENAG editions.
- Charef, A. (1990). *Algérie '88, Un chahut de gamins*. alger: Laphomic.
- CHIKHI, S. (1994). Ajustement structurel, configuration sociale et précarisation des conditions d'existence en Algérie. *Cahiers du CREAD*(37).

- Dahmani, A. (1997). *l'Algérie à l'épreuve. Economie politique des réformes 1980-1997*. Alger: Casbah éditions.
- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
- Le Soir d'Algérie* . (2010, 06 20). Récupéré sur <http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2010/06/20/print-41-101802.php>
- Perspectives économiques en Afrique 2020: Former la main d'œuvre africaine de demain*. (s.d.). Récupéré sur Banque africaine de développement .
- Rabia, S. (2020, 02 09). *Montage automobile en Algérie : Autopsie d'une arnaque*. Récupéré sur El Watan: <https://www.elwatan.com/edition/actualite/montage-automobile-en-algerie-autopsie-dune-arnaque-09-02-2020>
- Sid Ahmed , A. (s.d.). *Algérie : quel développement ? Paradigme du consensus de Washington ou paradigme asiatique ?* Récupéré sur openedition books: <https://books.openedition.org/iremam/402?lang=fr>
- (February 2015). *The World in 2050: Will the shift in global economic power continue?* pwc center. Récupéré sur <https://www.pwc.com/gx/en/issues/the-economy/assets/world-in-2050-february-2015.pdf>
- عبد الحميد إبراهيمي. (2001). *في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد السلام فيلاي. (2020). *المجتمع والدولة في الجزائر (1999-2019)*, احتضار السياسية.. وعد الحراك. الجزائر: العقد للنشر والإعلام.
- غازي حيدوسي، و أحمد خليل خليل. (1997). *الجزائر: التحرير الناقص* . بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- وليد عبدالحى. (2007). *مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي*. أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.